الأمم المتحدة

E/CN.6/2002/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 January 2002
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة السادسة والأربعون
٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة

التمييز ضد المرأة والفتاة في أفغانستان

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠١، المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان، مع التركيز بصفة خاصة على الأحداث التي استجدت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أتاح سقوط نظام ''الطالبان'' فرصا جديدة أمام النساء والفتيات لاستعادة وضعهن المشروع في المجتمع، ولكي يصبحن شريكات على قدم المساواة في بناء السلام وتعمير بلدهن. ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والجهات التي تقدم المساعدات لدعم المرأة الأفغانية. ويتضمن التقرير أيضا توصيات عملية المنحى بشأن بذل جهود إضافية.

* E/CN.6/2002/1.

130202 120202 02-23369 (A)
0223369

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – التطورات السابقة على أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	٤-٢٢	٣
ألف – الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	٨-١٢	٤
بـاء – الحالة الاجتماعية – الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات	١٣-٢٢	٥
ثالثا – أنشطة كيانات الأمم المتحدة	٢٣-٣١	٨
رابعا – أحداث ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	٣٢-٦٠	١٢
ألف – محادثات الأمم المتحدة في بون وإنشاء السلطة المؤقتة	٣٧-٤٣	١٣
بـاء – الإغاثة والتعمير	٤٤-٥٢	١٥
جيم – استعادة حقوق المرأة: أنشطة النساء الأفغانيات	٥٣-٦٠	١٧
خامسا – الاستنتاجات والتوصيات	٦١-٧١	١٩
ألف – الاستنتاجات	٦١-٦٨	١٩
بـاء – التوصيات	٦٩-٧١	٢١

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠١ المتعلق بالتمييز ضد المرأة والفتاة في أفغانستان، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. ويستند هذا التقرير إلى معلومات مستمدة من منظومة الأمم المتحدة[(١)]، ومن مصادر أخرى.

٢ – وفي الفترة التي أعقبت اعتماد القرار ٣/٢٠٠١، استمرت حالة المرأة والفتاة في أفغانستان تتدهور نتيجة لتواصل الصراع، والحالة الإنسانية الحرجة، والآثار المستمرة لعام ثالث من الجفاف والجوع والتشريد الداخلي والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدى التدخل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضمن الحرب على الإرهاب إلى سقوط نظام ''الطالبان''. وطرأت على الساحة السياسية للبلد تغيرات هامة، وإن كانت الأزمة الإنسانية المباشرة قد ازدادت هي الأخرى. وللمرة الأولى على مدار سنوات عديدة، لاحت أمام النساء فرص جديدة لاستعادة حقوقهن كمشاركات نشطات في الحكم، وكذلك في إصلاح وتعمير بلدهن.

٣ – وهذا التقرير، الذي يشمل معلومات عن التطورات التي استجدت منذ التقرير الأخير المقدم إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين (E/CN.6/2001/2/Add.4)، يتركز في فرعيه الثاني والثالث على التطورات السابقة على أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في أفغانستان وفي أنشطة الأمم المتحدة؛ بينما يتركز في فرعه الرابع على الأحداث التي استجدت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠١. ويتضمن الفرع الخامس الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا – التطورات السابقة على أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

٤ – رغم أن الجزاءات المفروضة عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ كانت تهدف إلى الحد من تدفق الأسلحة، فقد ظل الصراع المسلح مستمرا خلال عام ٢٠٠١، وازدادت حدته في شهر أيار/مايو. وفي غضون ذلك، ظلت القيود الشديدة مفروضة على فرص وصول النساء والفتيات إلى خدمات التعليم ومرافق الرعاية الصحية والعمالة. فحقهن في التنقل وتكوين الجمعيات ظل محدودا، بينما فرضت قيود شديدة على فرص وصولهن إلى أماكن الترفيه (انظر A/55/1028-S/2001/789).

٥ - ونتيجة لتواصل الصراع المسلح واستمرار آثار الجفاف، أجبرت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية أعدادا كبيرة من الناس على ترك ديارهم بحثا عن الغذاء والمياه وفرص الحياة الأفضل والأمن. كما ازدادت صعوبة تقديم المساعدات الإنسانية نتيجة لعدم استعداد السلطات لتوفير الغوث للسكان، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الجهات التي تقدم المعونات، وهو ما ترك، بدوره، أثرا أشد على النساء والفتيات.

٦ - وأوفدت الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتشرد الداخلي بعثة إلى أفغانستان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، لتقييم طبيعة وحجم الأزمة التي تؤثر على السكان المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وأكد تقرير البعثة خطورة وضع المرأة في أفغانستان، واتباع الطالبان لسياسة تهميش للنساء والفتيات، وإن كان قد لاحظ أيضا أن تطبيق هذه القيود لم يكن متسقا، مما أتاح للجهات التي تقدم المساعدات إيجاد عدة منافذ للوصول إلى بعض النساء والفتيات اللاتي بحاجة إلى المساعدة (انظر E/CN.4/Sub.2/2001/28، الفقرة ١٨).

٧ - وزاد من صعوبة الحالة الإنسانية أن أفغانستان من أكثر بلدان العالم امتلاء بالألغام. ووفقا لبرنامج العمل المتعلق بالألغام في أفغانستان، هناك أكثر من ٧٣٢ كيلومترا مربعا من أراضي أفغانستان مزروعة بالألغام، وحوالي ٥٠٠ كيلومتر مربع مليئة بالذخائر غير المنفجرة. والمعرضون لهذا الخطر بصورة خاصة هم مزارعو الكفاف، والعائدون، والذين يبحثون عن حطب الوقود، أو الذين يسلكون طرقا غير مطروقة عادة.

ألف - الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في أفغانستان عموما، وحالة النساء والفتيات بصفة خاصة، محل دراسة مكثفة من قبل عدد من هيئات الأمم المتحدة، من بينها مجلس الأمن، وعدد من اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة لجنة حقوق الإنسان، ولجنة وضع المرأة، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة.

٩ - وقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقارير عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، وعن الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة على أفغانستان بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)[٢]. وبالقدر الذي تشير به هذه التقارير إلى حالة النساء والفتيات، فإنها تؤكد أن التمييز المفروض بصورة رسمية قد حد من فرص وصول النساء إلى الحد الأدنى من الفرص المتاحة، في مجالات من قبيل التعليم والصحة وسبل الحصول على الرزق.

١٠ - وقد لاحظ المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/43، المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠١)، أن غالبية المشردين داخليا في أفغانستان هم من النساء والأطفال، وأن الكثير من مجمعات المشردين داخليا لا تلبي الاحتياجات الصحية للنساء. وشجبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٣/٢٠٠١، ضمن جملة أمور، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات في كافة أنحاء أفغانستان، ولا سيما في المناطق الخاضعة للطالبان، وأدانت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات.

١١ - كما أولت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان اهتماما خاصا بحالة النساء والفتيات. ففي عام ٢٠٠١، نظرت في تقرير الأمين العام عن حالة النساء والفتيات في أفغانستان E/CN.4/Sub.2/2001/28، الذي أشار إلى أن النساء والفتيات يعانين أكثر من غيرهن فيما يتعلق بإعمال جميع حقوقهن وتمتعهن بها. ورأت اللجنة، في قرارها ١٥/٢٠٠١ بشأن حالة النساء والفتيات في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الأفغانية المسلحة، أن من الأساسي أن يواصل المجتمع الدولي متابعة حالة النساء والفتيات عن كثب، وأن يمارس الضغوط اللازمة من أجل رفع جميع القيود المفروضة على النساء.كما أشارت إلى أن حالة النساء والفتيات تتنافى تماما مع مبادئ الإسلام، التي تفرض على المسلمين والمسلمات واجب طلب العلم والمعرفة.

١٢ - وعقب النظر في التقرير المقدم من المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين (A/56/409 و Add.1)، أدانت الجمعية بقوة في قرارها ١٧٦/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ضمن جملة أمور، الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان للنساء والأطفال، بما في ذلك أعمال الاحتجاز والاختطاف، فضلا عن التقارير التي أفادت حدوث حالات عديدة للزواج بالإكراه والاتجار بالنساء والفتيات.

باء - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات

١٣ - طوال الجانب الأعظم من عام ٢٠٠١، استمر التمييز المنظم ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد الخاضعة لسيطرة الطالبان، وإن كان التمييز موجها بصفة خاصة إلى النساء في المناطق الريفية. وكانت سياسات الطالبان تهدف إلى إبعاد النساء من الحياة العامة، مما يفاقم حدة الأعراف التقليدية السابقة على نظام الطالبان.

١ - الصحة

١٤ - وفقا للبيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن معدل وفيات الأمهات في أفغانستان هو ثاني أعلى معدل في العالم، حيث يُقدر أن ٠٠٠ ١٥ امرأة يلقين حتفهن كل سنة لأسباب مرتبطة بالحمل. ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ١٦٥ حالة بين كل ٠٠٠ ١ مولود حي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢٥٧ حالة بين كل ٠٠٠ ١ طفل حي، حيث يموت واحد من بين كل أربعة أطفال دون سن الخامسة من أمراض يمكن الوقاية منها[٣]. ويُقدر أن ٢٣ في المائة فقط من السكان هم الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على المياه المأمونة، بينما لا يتمتع سوى ١٢ في المائة فحسب بإمكانية الحصول على المرافق الصحية، مما يزيد من تفشي الأمراض. وتبلغ نسبة المعوقين أربعة في المائة من السكان، أساسا بسبب الألغام الأرضية. ولا تزيد نسبة الولادات التي تتم على أيدي أخصائيين صحيين مدربين عن ١٥ في المائة، في حين يتم أكثر من ٩٠ في المائة من الولادات في المنزل. ويموت كل سنة ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٥ من الأفغان من السل الرئوي، ٦٤ في المائة منهم من النساء[٤]. وسوء تغذية النساء، التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الحمل والولادة، وكذلك على صحة الأطفال، لا تنتج فحسب عن ندرة الغذاء المتصلة بالصراع والجفاف، وإنما تتصل أيضا بالتفضيل التقليدي للذكور، الذي يجعل النساء يقلصن كمية الغذاء المخصصة لهن لصالح الرجال والأطفال (انظر E/CN.4/Sub.2/2001/28).

١٥ - وفيما يتعلق بالصحة العقلية، كانت الحالة العامة للصحة العقلية للنساء ضعيفة، حيث كانت معايير الاكتئاب الحاد تنطبق على أكثر من ٧٠ في المائة من النساء المعرضات لسياسات الطالبان[٥]. وعلاوة على ذلك، كان يتم إجبار النساء والفتيات على حضور عمليات الإعدام والجَلد العلنية وغيرها من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية، مما أسهم في الأذى النفسي الذي عانت منه النساء، وخلق فئة سكانية مصابة بصدمات عنيفة ولا تملك إمكانية للوصول إلى خدمات رعاية الصحة العقلية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير أن عدد النساء اللاتي أصبحن مدمنات للمخدرات قد ازداد.

١٦ - وتفاقمت الحالة الصحية المتدنية من جراء انعدام الخدمات الصحية الأساسية والموارد، ولا سيما في المناطق الريفية؛ والعزل الصارم للعاملين الصحيين؛ وقلة عدد الطبيبات والممرضات والقابلات المدربات اللاتي بقين في البلد.

٢ - التعليم

١٧ - تكفلت ثلاث وعشرون سنة من الحرب بتدمير البنية الأساسية للنظام التعليمي، وزادت من معدلات الأمية في أفغانستان. وفي حين كان المعدل العام لتعليم النساء والفتيات

منخفضا للغاية، حيث لم تتجاوز نسبة النساء القادرات على القراءة والكتابة ٥ في المائة، فمن الجدير بالذكر أنه خلال الثمانينات، كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث البالغات لا تزيد عن ٨ في المائة[٦].

١٨ - وخلال فترة نظام حكم الطالبان، لم تزد نسبة الفتيات اللاتي تلقين قدرا ما من أشكال التعليم الابتدائي عن ٣ في المائة. كما أن الحظر المفروض على عمل المرأة ترك أثرا على تعليم الأولاد، لأن النساء كن يشكلن غالبية العاملين في مهنة التدريس. وفي محاولة لتوطيد أركان سياسة ''الأسلمة'' التي تابعها نظام الطالبان، استحدث النظام، مقررات دراسية جديدة للعام الدراسي الذي بدأ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، تضمنت مواد تشدد على المواضيع الإسلامية ومواضيع اللغة العربية على حساب تدريس الفنون والعلوم (انظر A/55/1028-S/2001/789، الفقرة ١٧).

٣ - العمل

١٩ - ظل المرسوم الذي أصدره نظام الطالبان في تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي يحظر على النساء الأفغانيات العمل في وكالات المعونة، باستثناء القطاع الصحي، ساريا طوال معظم السنة. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، صدر مرسوم يحظر قيادة السيارات على النساء، بمن فيهن الموظفات في جميع وكالات المعونة، مما جعل أنشطتهن محدودة بدرجة بالغة. وفي تموز/يوليه، صدر مرسوم يقنن القيود المفروضة على أنشطة الأجانب، ويلزم العاملات المسلمات الأجنبيات بأن يكن بصحبة ''محرم'' (المرجع نفسه). وباستثناء فرص محدودة في القطاع الصحي وفي الأنشطة المدرة للدخل، عملت بعض النساء مع الجهات التي تقدم المعونة، ولكن في ظل قيود صارمة، وكثيرا ما كن يتعرضن للتهديدات والتحرشات.

٤ - حرية التنقل وتكوين الجمعيات

٢٠ - عمد الطالبان بصورة منظمة إلى الحد من حرية النساء في التنقل باشتراط ألا تسافر المرأة إلا مع أحد أقاربها الذكور، وهو ما يفرض قيدا بصفة خاصة على الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى والأرامل. وكانت النساء تتعرضن للتحرشات والضرب على أيدي رجال الطالبان إذا ما رأوا أن مظهرهن علنا يتنافى مع مراسيم الطالبان. وكان ما نجم عن ذلك من حبس للنساء في البيوت يشكل نوعا من العزل الانفرادي، ويخلق عقبات أمام إمكانية التقاء النساء ببعضهن البعض. كما أن استبعاد النساء من المجال العام كان يعني أنه لا يمكن للنساء أن يلعبن أي دور في العملية السياسية، مع استبعادهن من كافة الأشكال الرسمية أو غير الرسمية للحكم.

٥ - انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف ضد النساء والفتيات

٢١ - ناقشت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تقريرها المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، حالات الاغتصاب، والاعتداءات الجنسية، والإكراه على امتهان الدعارة، والزواج بالإكراه (E/CN.4/2001/73، الفقرات ٦٨ إلى ٧١). وقد أدت الحرب وتشبع المجتمع بالصبغة العسكرية إلى زيادة عدد حالات اختطاف الفتيات والنساء على يد مقاتلي الطالبان. ويصعب الحصول على أرقام دقيقة، لعزوف الأسر عن التقدم والإبلاغ عن حالات الاختطاف خشية تعرضهم لأعمال انتقامية، ونتيجة للعار الاجتماعي الذي يلحق بالابنة أو الأخت التي تُختطف أو تُباع لاحتراف تجارة الجنس. وأفيد أن ٥٤ في المائة من الفتيات دون سن الثامنة عشرة متزوجات[٧]. كما أفيد أن أسر الفتيات والنساء الشابات تضطر إلى تزويجهن لرجال الطالبان، أو إلى دفع مبالغ كبيرة من المال بدلا من ذلك. وكثيرا ما تعمد الأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة للاستفادة من ''المهر'' في المساعدة على بقاء الأسرة على قيد الحياة (انظر A/55/1028-S/2001/789، الفقرة ٤٦). وثمة جريمة أخرى لا يُبلغ عنها بالشكل الكامل ويتعين مواصلة التحري بشأنها، وهي ما يسمى ''جرائم الشرف'' التي يُقتل فيها الرجال والنساء على أيدي أقاربهم لمخالفتهم قواعد الشرف التقليدية فيما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين. ويُبلغ أحيانا عن جرائم القتل هذه باعتبارها حالات ''انتحار'' لقطع الطريق على إجراء المزيد من التحريات[٨].

٢٢ - وهذه الاعتداءات الواسعة النطاق التي وقعت أثناء الحرب الأهلية وأثناء فترة حكم الطالبان تشكل انتهاكات جسيمة للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تدخل أفغانستان ضمن الدول الأطراف فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل. كما أن أفغانستان وقّعت عام ١٩٨٠ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثا - أنشطة كيانات الأمم المتحدة[٩]

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المنسق المقيم للأمم المتحدة/منسق الشؤون الإنسانية، مع وكالات الأمم المتحدة العاملة على أرض الواقع، وكبار موظفي الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، التصدي للمسائل المتصلة بالتمييز ضد النساء والفتيات في جميع القطاعات. وبذلوا العديد من الجهود للتفاوض على سحب مختلف المراسيم التمييزية، بما فيها المراسيم التي تحظر عمل المرأة، والتي ظلت سارية رغم ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، كان بمقدور دوائر تقديم المساعدات أن تحتفل باليوم الدولي للمرأة في أفغانستان في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ في كابول وهراة وجلال آباد ومزار الشريف وقندهار وفايزأباد (انظر A/55/907-S/2001/384، الفقرة ٤٧). واعتبارا من منتصف أيار/مايو ٢٠٠١، اضطرت بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان إلى الحد من وجودها في الأراضي الخاضعة لسيطرة الطالبان، بحيث اقتصر ذلك الوجود على كابول. وواصل موظفو الشؤون المدنية الاتصال بالسلطات السياسية والقادة الدينيين والمحليين والمسؤولين الإداريين والجمعيات التقليدية وممثلي جماعات الشباب والجماعات النسائية، فضلا عن وسائط الإعلام والدوائر الأكاديمية (انظر A/56/681-S/2001/1157، الفقرة ٢٣).

٢٤ - وقد شدد نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أفغانستان لعام ٢٠٠١ على أن دوائر تقديم المساعدات ستهدف بصورة جماعية إلى توسيع فرص وصول المرأة الأفغانية إلى التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والأنشطة المدرة للدخل. وتركز البرنامج المشترك القائم على المبادئ على الأنشطة التي تجري داخل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وظل البرنامج يعالج مسألة التقيد في توفير المساعدة الإنسانية بالمبادئ والمبادئ التوجيهية المتفق عليها، من خلال استخدام أدوات من قبيل وحدة الرصد الاستراتيجي، والمنتدى المعني بالمساواة بين الجنسين، والاجتماعات الدورية المشتركة بين الوكالات. ورغم وجود البرنامج المشترك القائم على المبادئ، لم تتوصل الوكالات على الدوام إلى توافق للآراء بشأن أفضل السبل للرد على القيود التي فرضتها الطالبان على النساء.

٢٥ - وحد نظام الطالبان من إمكانيات وصول الوكالات إلى النساء والفتيات. وزادت المراسيم التي تحد من فرص عمل المرأة من صعوبة العمل مع النساء أو الوصول إليهن كطرف مستفيد من المساعدة الإنسانية، حيث لم يكن يستطيع العمل بصورة مباشرة مع النساء المستفيدات سوى النساء العاملات في برامج المعونة فقط. أما الرجال العاملون في الوكالات الدولية، فكانوا يركزون عادة على احتياجات الرجال والأولاد، ولكن قدرتهم على الوصول إلى النساء المحتاجات كانت محدودة بصورة فعالة أيضا. وزاد الفصل المفروض على الموظفين من حرمان النساء من المزايا. وفي حين كان العاملون الرجال الأفغان يتنقلون في مركبات الأمم المتحدة، كانت النساء تضطررن إلى استخدام وسائل النقل العامة، مما يزيد من فرص تعرضهن للعنف. وازداد تعقد الوضع من جراء النهج غير المتسق الذي تبناه نظام الطالبان بشأن تدابير الإنفاذ وتضارب المعلومات المقدمة إلى دوائر تقديم المساعدات.

٢٦ - وكانت النساء الأفغانيات اللاتي تعملن لدى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، واللاتي كان عملهن يقتصر في معظمه على المناطق الحضرية، معزولات طول الوقت عن زملائهن الذكور من الموظفين الدوليين والوطنيين، حيث لم يكن يُسمح لهن بالتعامل مع أي ذكور لا يمتون إليهن بصلة قرابة مباشرة. ولذلك، كثيرا ما كانت النساء تُستبعد من تقاسم المعلومات والمشاركة في عمليات صنع القرار. وأفاد برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، أنه ظل يواصل تشغيل موظفات وطنيات، غير أنه كان عليهن أن يعملن بصورة سرية، ولا سيما في كابول. وكانت التعليمات الصادرة إلى النساء تقضي بألا يحضرن إلى المكاتب، وألا يزرن بعضهن البعض في بيوتهن، وألا يلفتن النظر إلى أنفسهن عند زيارة مواقع المشروع. وكان عملهن، الذي اقتصر على المناطق الحضرية فحسب، يتم بمعرفة السلطات وبموافقتها الضمنية. وتلقى بعض الموظفين الدوليين والوطنيين في برنامج الأغذية العالمي، من الرجال والنساء، رسائل تهديد تتهمهم بالمشاركة في أنشطة لنشر الدعارة، وهي جريمة عقابها الإعدام في أفغانستان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، ألقي القبض على أربع موظفات، حيث تم حبسهن لثلاثة أيام. وهربت النساء بعد ذلك إلى إسلام آباد.

٢٧ - ووفر برنامج الأغذية العالمي فرص العمل للنساء، ولا سيما الأرامل، من خلال مشاريع المخابز التي أقامها، والتي عمل فيها حوالي ٣٠٠ امرأة في كابول و١٠٠ في مزار الشريف قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وحاول الطالبان منع تشغيل النساء في إجراء استقصاء للمستفيدات، مما دفع برنامج الأغذية العالمي إلى التهديد بإغلاق ١٣٠ مخبزا تطعم ٢٨٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم نساء وأطفال. وتم حل الموقف بعد أن وافقت السلطات على السماح لنساء تقوم وزارة الصحة بحكومة الطالبان بتشغيلهن بإجراء الاستقصاء (انظر A/56/409). وفي كابول ومزار الشريف وهراة، قدم البرنامج دعما لأنشطة واسعة لتوفير الغذاء مقابل العمل، كانت تفيد النساء اللاتي يصنعن الألحفة والمعجنات فائدة مباشرة. وكانت الأنشطة المحلية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم بتشغيل النساء لدعم الأنشطة الحضرية من خلال أعمال تفصيل الملابس، وأعمال البستنة للمطابخ، والتطريز، ونسج أغطية الرأس، ونسج السجاد، وأعمال الإبرة، والمدارس. وفي فايز أباد وهراة، تلقت النساء تدريبا مهنيا على أنشطة تربية النحل، وتربية الدواجن، وزراعة الخضر، وتربية دود القز.

٢٨ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع النساء في القطاع الصحي، وقامت بتنظيم مدارس منزلية ومحلية. وبالنسبة لأضعف فئات الأطفال والنساء، ركزت اليونيسيف على المساعدة الإنسانية لإنقاذ الحياة من خلال التحصين، والتغذية، والمياه والمرافق الصحية، ورعاية حالات الولادة الطارئة، وتوفير الأصناف غير الغذائية. وفي الشمال

الشرقي من أفغانستان، تعاون برنامج الأغذية العالمي مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج للغذاء مقابل التعليم لخفض معدلات انقطاع البنات عن الدراسة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالحد من المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات واعتلالهن، ظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يعزز الدعم الذي يقدمه لكفالة الولادة المأمونة ورعاية حالات الولادة الطارئة داخل أفغانستان وفي مخيمات اللاجئين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية. وقام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بتدريب ممرضين وممرضات في قندهار وهراة، كما واصلا دعمهما للدورات التدريبية والدراسية المخصصة للقابلات التقليديات. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، بدأ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مشروعا جديدا للحد من الطلب على المخدرات موجها إلى النساء الأفغانيات في مخيمات اللاجئين في باكستان بهدف التصدي لإدمان المخدرات وإساءة استخدامها، والتعامل مع المسائل الصحية المتصلة بإدمان المخدرات. ولمواجهة العدد الكبير من النساء المدمنات للمخدرات، أنشأ البرنامج مجموعات للمساعدة الذاتية للنساء، ونفذ برنامجا للتخلص من آثار الإدمان في أفغانستان وفي مخيمات اللاجئين في باكستان. ومن بين ٢٣٠ من مدمني المخدرات الذين نجحوا في التخلص من آثار الإدمان، كان هناك ١٠٢ امرأة.

٣٠ - أما برنامج تعمير الريف الأفغاني، الذي صممه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتعزيز قدرات المنظمات النسائية من خلال الصناديق الدائرة والقروض الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل، فكان موجها إلى الأسر المعيشية التي تعولها النساء، وكان يوفر الدعم للمجتمعات المحلية في أماكنها الأصلية (انظر A/56/681-S/2001/1157، الفقرة ٧٧). وواصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تنظيم المنتديات المحلية كأماكن تجمع للتشاور والمشاركة وصنع القرار للرجال والنساء على حد سواء في عشر مقاطعات في مزار الشريف، وتم توسيع نطاقها لتضم ستة أقاليم أخرى. وكانت المنتديات تغطي أنشطة تتصل بالخدمات الاجتماعية والإدارة والأعمال التجارية.

٣١ - وقدمت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام الدعم لعملية التأهيل والاندماج الاجتماعي للمعوقين بين السكان الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، من خلال التدريب المهني والقروض المالية الصغيرة. كما جرى تشغيل النساء كمدرسات على الصعيد المحلي.

رابعا - أحداث ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

٣٢ - في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تدخلا عسكريا في أفغانستان لمحاربة الإرهاب، ولا سيما شبكة ''القاعدة''. وأدى عنف القصف الجوي واستهداف المدن إلى عمليات إجلاء واسعة النطاق من المناطق الحضرية ووقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال (انظر A/56/409/Add.1). ويُقدر أن عدد المشردين داخليا قد ازداد إلى أكثر من مليون شخص، وأن حوالي ٧,٥ مليون شخص داخل أفغانستان سيحتاجون إلى مساعدات طوال فصل الشتاء[١٠].

٣٣ - في حين تعطلت برامج المساعدة قبل ذلك نتيجة للسياسات القمعية للطالبان، التي كانت تؤثر على النساء أكثر من غيرهن، فإن الحالة تفاقمت عند سحب جميع الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، وعندما طرد الطالبان جميع الأجانب يوم ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي غياب الموظفين الأجانب، واصل الموظفون الوطنيون الاضطلاع بمهامهم، بما في ذلك توزيع المعونات الإنسانية، وسط ظروف صعبة. وأثناء التدخل العسكري الذي أعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أصيبت مخازن لجنة الصليب الأحمر الدولية في كابول ومكاتب برنامج العمل المتعلق بالألغام، ونهبت قوات الطالبان المتقهقرة وغيرها مكاتب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، مما ترك أثرا على توصيل المعونات الإنسانية.

٣٤ - وأدى جو العمل الجديد إلى مناقشات مستفيضة واستعدادات مكثفة من جانب منظومة الأمم المتحدة لأولويات المساعدة الفورية لأفغانستان، وكذلك للمساعدات التي ستُقدم في الأجلين المتوسط والطويل. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعيد تعيين السفير الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا للأمين العام وتكليفه بالإشراف على الجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة إدارة مؤقتة في أفغانستان. كما يشرف السيد الإبراهيمي على وضع خطط لتعمير البلد وإعادة بنائه. وفي مقر الأمم المتحدة، أنشئت فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة لإسداء المشورة للممثل الخاص للأمين العام، ولتنسيق وإعداد الاستراتيجيات، استنادا إلى المساهمات المقدمة من اللجان التنفيذية للسلام والأمن وللشؤون الإنسانية، ولمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على التوالي، ومن الميدان، من خلال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وكانت فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة تضم أخصائية في الشؤون الجنسانية منتدبة من شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وتضم اللجان التنفيذية الثلاث المذكورة أعلاه، التي تقدم تقاريرها إلى الأمين العام، مجموعات من الوكالات التي تنشط في الأعمال المتصلة باختصاصاتها؛ وبدأت اللجان تجتمع بصورة دورية لوضع خطط انتعاش استراتيجية للعملية السياسية والمساعدة الإنسانية

وتعمير البلد، بما في ذلك المنظورات الجنسانية. وإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بتشكيل فريق فرعي معني بالمساواة بين الجنسين في أفغانستان لرصد التطورات الحاصلة في البلد، لوضع الاستراتيجيات اللازمة لمراعاة المنظور الجنساني في مفاوضات السلام وعملية المصالحة بما في ذلك تقييم الاحتياجات لمؤتمر طوكيو.

٣٥ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعرب مجلس الأمن، في قراره ١٣٧٨ (٢٠٠١)، عن تأييده الشديد لجهود الشعب الأفغاني الرامية إلى إنشاء إدارة جديدة انتقالية تمهد السبيل لتشكيل حكومة تستند إلى قاعدة واسعة، وتتسم بطابع متعدد الأعراق، وتمثل كل الشعب الأفغاني تمثيلا كاملا، وتحترم حقوق الإنسان بصرف النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الديانة. وفي القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أيد مجلس الأمن الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء مؤسسات حكومية دائمة (S/2001/1154)، الموقّع في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أذن مجلس الأمن بإنشاء قوة دولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان لمساعدة السلطة الأفغانية المؤقتة على كفالة الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها.

٣٦ - وواصلت المستشارة الخاصة للأمين العام للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة معالجة حالة حقوق المرأة في أفغانستان خلال الاجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة، والمشاورات المشتركة بين الوكالات، والاجتماعات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية. كما سهلت إجراء اتصالات بين النساء الأفغانيات والمنظمات النسائية ومنظومة الأمم المتحدة، وقدمت الدعم لتنظيم مؤتمر قمة المرأة الأفغانية في بروكسل واجتماعات المتابعة مع الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن في اجتماع وفق صيغة آريا. ودعت كذلك النساء الأفغانيات إلى العودة إلى بلدهن ووظائفهن السابقة، بما في ذلك في مجال الخدمة المدنية وغيره من المجالات.

ألف - محادثات الأمم المتحدة في بون وإنشاء السلطة المؤقتة

٣٧ - بدأت محادثات الأمم المتحدة بشأن تشكيل حكومة انتقالية في أفغانستان يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بون تحت قيادة السيد الإبراهيمي. وشاركت في الاجتماع أربع جماعات أفغانية كانت تمثل عملية روما، المرتبطة بالملك السابق؛ والجبهة المتحدة (المعروفة أيضا باسم التحالف الشمالي)؛ ومجموعة قبرص؛ ومجموعة بيشاور. وشجعت الأمم المتحدة

كل الجماعات على إشراك النساء في وفودها، وطُلب إلى المنظمات النسائية الأفغانية أن تتصل بالجماعات الأربع للاشتراك في المحادثات.

٣٨ - واشتركت امرأتان، هما سيما والي ورونا منصوري، كعضوتين كاملتي العضوية في وفد عملية روما؛ واشتركت أمينة أفضلي كعضوة كاملة العضوية في وفد الجبهة المتحدة؛ واشتركت صديقة بلخي كمستشارة في وفد مجموعة قبرص؛ واشتركت فتانا غيلاني كمستشارة في وفد مجوعة بيشاور.

٣٩ - وقد نص الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يُعاد إنشاء مؤسسات حكومية دائمة على أن المقصود بهذه الترتيبات المؤقتة أن تكون ''خطوة أولى نحو إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تراعي الجنسين وتكفل تعدد الأعراق وتؤمن التمثيل الكامل'' (S/2001/1154). وتتألف السلطة المؤقتة من إدارة مؤقتة، ولجنة مستقلة خاصة معنية بعقد الاجتماع الطارئ لمجلس أعيان القبائل (اللويا جيرغا)، ومحكمة عليا لأفغانستان. وسيعقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في غضون ستة أشهر من أجل إنشاء سلطة انتقالية. وستجري انتخابات في أجل لا يتجاوز سنتين من تاريخ عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ. ويظل دستور عام ١٩٦٤، الذي كان ينص على المساواة بين الرجال والنساء، ساريا ما لم تتعارض أحكامه مع الأحكام الواردة في الاتفاق.

٤٠ - وتكفل اللجنة المستقلة الخاصة المؤلفة من ٢١ عضوا ''إيلاء العناية اللازمة لتمثيل عدد لا يستهان به من النساء في اجتماع اللويا جيرغا الطارئ'' (المرجع نفسه، الفقرة رابعا - ٢). وعلاوة على ذلك، أشار الاتفاق إلى أن السلطة المؤقتة واللجنة المستقلة الخاصة ستضمنان ''مشاركة المرأة والتمثيل العادل لكل الجماعات العرقية والدينية'' (المرجع نفسه، الفقرة خامسا - ٤).

٤١ - ودعا الاتفاق الأمم المتحدة إلى مساعدة الإدارة المؤقتة في إنشاء لجنة قضائية؛ ومصرف مركزي لأفغانستان؛ ولجنة للخدمة المدنية؛ ولجنة لحقوق الإنسان؛ وإنشاء أي لجان أخرى لا يشملها الاتفاق. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يكون من حق الأمم المتحدة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية عند اللزوم. كما ستضطلع بمسؤولية وضع وتنفيذ برنامج للتوعية بحقوق الإنسان لتعزيز احترام حقوق الإنسان وتفهمها. كما ستساعد الأمم المتحدة في تسجيل الناخبين وإجراء تعداد للسكان.

٤٢ - وأنشئ بموجب الاتفاق مجلس وزراء لمدة ستة أشهر يتألف من ٢٩ عضوا، برئاسة حامد قرضاي. وتولت الإدارة المؤقتة الجديدة، التي جرى تشكيلها ''مع المراعاة الواجبة للتكوين العرقي والجغرافي والديني لأفغانستان ولأهمية مشاركة المرأة'' (المرجع نفسه، الفقرة

ثالثا - ألف ٣)، مهامها رسميا يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في كابول. ونص الاتفاق على أن تتولى امرأتان وزارتي شؤون المرأة، وهي وزارة جديدة لم تكن موجودة من قبل على الإطلاق، ووزارة الصحة العامة. وتولت وزارة شؤون المرأة سيما سمر، وهي طبيبة ومؤسسة لمنظمة ''الشهادة'' التي تتبعها شبكة من العيادات والمستشفيات والمدارس في باكستان ووسط أفغانستان. وهي واحدة من خمسة نواب لرئيس الإدارة المؤقتة. أما سهيلة صديقي، التي تولت وزارة الصحة العامة، فهي طبيبة جراحة ظلت تمارس عملها في كابول طوال سنوات فترة حكم الطالبان.

٤٣ - وتعهدت الأمم المتحدة بالسعي لجمع الأموال لتغطية التكاليف الإدارية والإصلاحات الأساسية للمرافق الإدارية، بما في ذلك مرتبات المدرسين لضمان إمكان إعادة فتح المدارس في آذار/مارس ٢٠٠٢، عند بدء السنة الأفغانية الجديدة. كما بُذلت جهود لتسجيل الموظفين الحكوميين السابقين.

باء - الإغاثة والتعمير

٤٤ - تتمثل الأهداف الأولية لإنعاش أفغانستان وتعميرها في استتباب الأمن وقيام حكم رشيد؛ وسيطرة الشعب الأفغاني على العملية؛ واستعادة الخدمات الأساسية؛ وإعادة إدماج النساء في المجتمع الأفغاني والاقتصاد الأفغاني. أما الهدف الأولي لوكالات الأمم المتحدة وشركائها فيتمثل في توفير المساعدات الفورية للأفغان كي يتمكنوا من تحمل فصل الشتاء. وتُعطى الأولوية لتوفير الأغذية، والخدمات الصحية الأساسية، والمياه والمرافق الصحية، والمأوى، ومواد الإغاثة غير الغذائية مثل البطاطين والملابس الشتوية، فضلا عن تطهير الألغام لدعم المساعدات الإنسانية.

٤٥ - وأثناء التدخل العسكري، استمر الموظفون الوطنيون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي في توصيل الغذاء إلى أفغانستان من البلدان المجاورة. ونجحت اليونيسيف في تنفيذ حملة واسعة للقضاء على شلل الأطفال، وصل أثرها إلى أكثر من عشرة ملايين طفل دون سن الخامسة، كما قدمت مساعدات إنسانية لإنقاذ الحياة، بما في ذلك التغذية، والمياه والمرافق الصحية البيئية، والرعاية في حالات الولادة الطارئة، وتوفير الأصناف غير الغذائية.

٤٦ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، عادت الموظفات الوطنيات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات الأخرى إلى أعمالهن في كابول، وينتظر أيضا أن يعدن إلى وظائفهن في المناطق الحضرية الأخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر، أجرى برنامج الأغذية العالمي استقصاء واسعا للاحتياجات الغذائية

في كابول. ومن بين ٦١٢ ٣ شخصا اشتركوا في إجراء الاستقصاء، كانت هناك حوالي ٠٠٠ ٢ امرأة، فيما كان يُعد أول دفعة لتشغيل النساء منذ سقوط نظام الطالبان.

٤٧ - وقامت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشحن مجموعات متكاملة للرعاية الصحية الطارئة إلى أفغانستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر لتوفير الخدمات لأكثر من مليون شخص لمدة ثلاثة أشهر. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من المنظمات غير الحكومية، توفير خدماته الأساسية لتوفير الرعاية لحالات الولادة من خلال شبكة تضم حوالي ١٢٠ عيادة.

٤٨ - وركزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توفير المساعدة للمشردين داخليا داخل أفغانستان، وعلى احتياجات اللاجئين في البلدان المجاورة، بما في ذلك العودة الطوعية للاجئين. وشرع برنامج العمل المتعلق بالألغام في تطهير ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٥ من قطع الذخيرة والقنابل العنقودية غير المنفجرة التي أسقطت على أفغانستان أثناء التدخل العسكري. وقدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها قائمة تضم ١٠٣ مواقع للقنابل العنقودية[١١].

٤٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة لتقدير الاحتياجات في باكستان وأفغانستان لتقييم حالة حقوق الإنسان؛ واهتمت البعثة بصفة خاصة بالتمييز المنظم ضد النساء والفتيات.

٥٠ - وبقيادة البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عُقد عدد من الاجتماعات، اشتركت في رئاستها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانضم إليها بعد ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية، لإعداد وتنسيق جهود دوائر المساعدات والمانحين في عملية إنعاش أفغانستان وتعميرها. وأجريت مشاورات مع الأفغان ومجموعة واسعة من ممثلي المجتمع المدني في كابول وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وكذلك مع الإدارة الأفغانية المؤقتة. وأوفد البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة لتقدير الاحتياجات إلى أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تضمنت أنشطتها إجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية الأفغانية.

٥١ - وعُقد المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لتعمير أفغانستان في طوكيو يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قدم خلاله البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما مشتركا، بعنوان ''أفغانستان: تقدير أولي للاحتياجات من أجل الإنعاش والتعمير''، تضمن تفصيلا للاحتياجات التمويلية للسلطات الأفغانية وأنشطة الأمم المتحدة خلال فترات السنة، والسنتين ونصف السنة، والخمس سنوات، والعشر سنوات

القادمة. ووفقا للتقديرات الأولية، سيتطلب تعمير أفغانستان حوالي ١٥ بليون دولار على مدى السنوات العشر القادمة. ونظرا لعدم توفر جمع البيانات بصورة منظمة وللقيود المتعلقة بالوقت والحالة الأمنية، فإن تقدير الاحتياجات لا يتيح سوى بيانات واسقاطات إرشادية فحسب. وكان من المتوقع إجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة من الأفغان من أجل تأكيد الأولويات واحتياجات التمويل في الأجل الطويل، ولإجراء تقدير شامل للاحتياجات. وتعامل التقدير الحالي مع مسألة تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا هاما في الخطة العامة للتعمير والتنمية، وإن كانت حالة المرأة تنعكس أساسا فيما يبدو في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم. وفي حين جرى التشديد على مشاركة المرأة في العمليات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، كان يبدو أيضا أن هناك اتجاه للنظر للنساء أساسا باعتبارهن ضحايا للاعتداءات والتمييز في الماضي، وباعتبارهن يشكلن فئة ضعيفة أكثر من النظر إليهن باعتبارهن مشاركات نشطات على قدم المساواة في جميع مجالات عملية التعمير. واختتم اجتماع طوكيو، الذي سلط الضوء على تعليم البنات باعتباره من الأولويات الرئيسية في عملية تعمير البلد، بإعلان تعهدات وتبرعات تزيد على ٤,٥ بليون دولار للسنوات الخمس القادمة، من بينها ١,٨ بليون دولار لعام ٢٠٠٢.

٥٢ – وقامت منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع السلطة المؤقتة والمنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية، بإعداد برنامج انتقالي للمساعدات، بعنوان ''البرنامج الفوري والانتقالي للمساعدات من أجل أفغانستان، ٢٠٠٢''، جرى تقديمه إلى دوائر المانحين عقب مؤتمر طوكيو الوزاري. ويبين البرنامج الاحتياجات الفورية، بما فيها أنشطة الإنعاش السريعة الأثر، والدعم المقدم إلى السلطة المؤقتة، والمساعدات الإنسانية.

جيم – استعادة حقوق المرأة: أنشطة النساء الأفغانيات

٥٣ – عقب سقوط نظام الطالبان، بدأت النساء الأفغانيات في زيادة أنشطتهن. ونُظمت مناسبات عديدة مثل أفرقة المناقشة والمؤتمرات والاجتماعات الدولية، خلال الأشهر القليلة الماضية بواسطة المنظمات النسائية الأفغانية وبمشاركتها داخل أفغانستان وخارجها، من أجل أن تلقى خبرات واحتياجات المرأة الأفغانية الاهتمام اللازم في كل الجهود المبذولة لبناء أفغانستان ما بعد الطالبان. وأعيد فتح مدارس البنات، وراحت النساء تسعين للعودة إلى وظائفهن؛ وتضمن أول بث للإذاعة والتلفزيون في كابول تقديم امرأة ضمن البرامج. ومع ذلك، فعندما خطط اتحاد نساء أفغانستان الذي تشكل حديثا للقيام بمسيرة في كابول يومي ٢٠ و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[١٢]، أبلغ وزير الداخلية في ذلك والمنتمي للجبهة المتحدة منظمات المسيرة أنه لا يمكن القيام بالمسيرة بسبب الشواغل الأمنية.

٥٤ - وكانت هناك أيضا تقارير عن نساء تركهن رجال الطالبان المنسحبين، ممن كان يمكن أن يصبحن ضحايا لردود الفعل المعادية للطالبان، وكذلك عن نساء اختطفهن رجال الطالبان أثناء فرارهم من كابول. ولا يزال الغموض يحيط بمصير هاتين الفتيتين من النساء. ووفقا للتقارير الصحفية[١٣]، وعد وزير العدل في الإدارة المؤقتة بالتحقيق في حالات اختطاف النساء، وإن كان قد أوضح أن ذلك سيكون صعبا حيث أجبرت بعض النساء على الزواج من ضباط في الطالبان، أو جرى تهريبهن خارج أفغانستان. وقال الوزير إن رجال الطالبان كانوا يعمدون بصورة منتظمة إلى بيع النساء كرقيق لتجارة الجنس لتمويل نظامهم.

٥٥ - واستجابة لطلبات من النساء الأفغانيات[١٤]، عقد عدد من المنظمات غير الحكومية مؤتمر قمة المرأة الأفغانية من أجل الديمقراطية في بروكسل يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بالتعاون مع مكتب المستشارة الخاصة للامين العام للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وشاركت في مؤتمر القمة حوالي ٤٠ من القيادات النسائية الأفغانية اللاتي تنتمين إلى خلفيات عرقية ولغوية ودينية مختلفة، منهن ثلاث ممن حضرن أيضا المفاوضات التي أجرتها الأمم المتحدة في بون. وفي رسالة موجهة إلى مؤتمر القمة، أكد الأمين العام للمشاركات دعم الأمم المتحدة الكامل والثابت، وشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وانتعاش في أفغانستان دون استعادة حقوق المرأة[١٥].

٥٦ - واختتم مؤتمر القمة أعماله باعتماد إعلان بروكسل[١٦]، الذي تضمن المطالب الملموسة لإنعاش المجتمع الأفغاني في مجالات التعليم ووسائط الإعلام والثقافة؛ والصحة؛ وحقوق الإنسان والدستور؛ واللاجئات والمشردات داخليا. وشملت المطالب التي أعلنها مؤتمر القمة: حق المرأة في التصويت وفي الأجر المتساوي؛ والحق في فرص متساوية للوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل؛ وضع خطة طوارئ لإعادة فتح المدارس بحلول آذار/مارس ٢٠٠٢ للبنات والأولاد على حد سواء؛ وتدريب المدرسين؛ وإشراك المحاميات الأفغانيات في وضع دستور جديد؛ وإعادة بناء المستشفيات وتوفير الرعاية الصحية، بما في ذلك تقديم المشورة النفسية؛ ومشاركة النساء في اجتماع اللويا جيرغا الطارئ؛ وحماية النساء من الزواج بالإكراه دون السن القانونية ومن التحرشات الجنسية.

٥٧ - والتقت المشاركات في مؤتمر القمة مع أعضاء البرلمان الأوروبي، وأعضاء الكونغرس الأمريكي، وأعضاء مجلس الأمن في اجتماع وفقا لصيغة آريا، وكذلك مع السفيرات لدى الأمم المتحدة. وجمعت النساء الأفغانيات في محادثاتهن إلى اتخاذ تدابير لزيادة الأمن في

أفغانستان، ولتيسير نزع سلاح جميع الفصائل المتحاربة. والتقى الأمين العام مع النساء الأفغانيات للاستماع إلى أولوياتهن وشواغلهن.

٥٨ - ونظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اجتماع مائدة مستديرة عن ''بناء القيادة النسائية في أفغانستان'' في بروكسل يومي ١٠ و١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بالتعاون مع حكومة بلجيكا. وجمع ذلك الاجتماع بين النساء الأفغانيات ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، ودوائر المانحين، وأصدر خطة عمل[١٧] تدعو إلى إنشاء آليات لدعم دور وقيادة النساء في تشكيل مستقبل بلدهن.

٥٩ - كما عقدت النساء الأفغانيات داخل أفغانستان واللاجئات الأفغانيات اجتماعات أخرى، من بينها اجتماع لنساء الأعيان (جيرغا) تم تنظيمه في شهر كانون الأول/ديسمبر في باكستان بدعم من مكتب بيشاور التابع للفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان. وركز ذلك الاجتماع على قضايا السلام والأمن وأهمية إشراك المرأة في اجتماع اللويا جيرغا الطارئ القادم.

٦٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أوضح السيد قرضاي، رئيس الإدارة المؤقتة، دعمه لحقوق المرأة بتوقيع ''إعلان الحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية''، الذي أكد الحق في المساواة بين الرجال والنساء. وكان الإعلان قد اعتمد في اجتماع للأفغان عقد في دوشانبي، عام ٢٠٠٠.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٦١ - حتى قبل عام ١٩٧٩، كانت أفغانستان من بين أفقر بلدان العالم، حيث كانت ترتفع بها معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وتتدنى بها معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة إلى أدنى المستويات. وخطط وبرامج تعمير أفغانستان وتنميتها في المستقبل تتطلب فهما لماضي البلد، فضلا عن فهم عاداته وتقاليده. وكانت النساء تتعرض للتمييز والتهميش قبل وصول الطالبان إلى الحكم، عندما فُرضت قيود شديدة على حقوق المرأة من خلال نظام لعلاقات القرابة التقليدية يسيطر فيه الذكور على العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة، وداخل المجتمع المحلي، حيث يُعتبرون الأوصياء على شرف الأسرة.

٦٢ - وكان قهر النساء أثناء فترة الحرب الأهلية، ولا سيما خلال فترة حكم الطالبان، يكرس تصورا للنساء كضحايا ينتمين إلى فئة ضعيفة من السكان. غير أن النساء كن في واقع الأمر يتحملن مسؤوليات اقتصادية واجتماعية كبيرة طوال سنوات الصراع، وهو ما خلق

فجوة بين واقع حياة المرأة من ناحية وبين القواعد المقبولة عموما بشأن النماذج التقليدية والعرفية من ناحية أخرى. ويجب التصدي لهذه الفجوة في التدخلات التي ستقوم بها دوائر المساعدات مستقبلا[١٨].

٦٣ - ويجب النظر إلى النساء الأفغانيات باعتبارهن في طليعة أصحاب المصالح والقائمين على التغيير، بعد تحديد احتياجاتهن وأولوياتهن في جميع قطاعات المجتمع واستعدادهن لأن تكن شريكات كاملات في إعادة بناء مجتمعهن. ويجب على الأمم المتحدة والدوائر الدولية للمساعدات أن تتبنى نهجا متسقا قائما على المبادئ، وأن تكفل تعميم المنظورات الجنسانية في جميع التدخلات، مع السعي في الوقت ذاته إلى المضي قدما بصورة تتسم بالحساسية وتتيح للمرأة الأفغانية السيطرة على العملية.

٦٤ - وكانت المنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات النسائية، من بين الشركاء الهامين في توفير الخدمات الأساسية وتوصيل المساعدات الإنسانية. وستظل هذه المنظمات تلعب دورا بالغ الأهمية في عملية الإنعاش والتعمير مستقبلا، غير أنه لا ينبغي اعتبار ذلك المجال الوحيد أو الرئيسي لمشاركة المرأة، وبخاصة في ضوء الاتجاهات التي تميل إلى قصر فكرة المجتمع المدني على القضايا الخاصة بالمرأة أو قصر دور المرأة على ساحة المجتمع المدني فحسب.

٦٥ - ويُعد توفير بيئة آمنة خالية من العنف والتمييز والاعتداءات لجميع الأفغان شرطا مسبقا لسلامة واستمرار عملية الإنعاش والتعمير. فقد أشاعت الحرب الأهلية وعسكرة المجتمع ثقافة عنف ضد النساء والفتيات، وهو ما يرجح أن يظل يؤثر عليهن في وقت السلم. وقد تؤدي الحالة الراهنة لتغير السلطة وعدم الاستقرار إلى زيادة العنف ضد المرأة وسط مناخ يفلت فيه المعتدون من العقاب. ومن ثمة، يجب اتخاذ تدابير لحماية النساء والفتيات من الزواج بالإكراه ودون السن القانونية، ومن كافة أشكال العنف الأخرى.

٦٦ - ولذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في أفغانستان، بما فيها الحق في عدم التمييز فيما يتعلق بنوع الجنس، والسن، والدين، والأصل العرقي، والإعاقة، والانتماء السياسي. ويجب تعزيز وحماية مشاركة المرأة الفعالة في الحياة المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية في كافة أنحاء البلد، بما في ذلك حقها في الحياة؛ واحترام حق المرأة في العمل؛ وحقها في التعليم، وفي الأمن الشخصي، وحريتها في التنقل وتكوين الجمعيات، وحريتها في اعتناق الآراء والتعبير عنها، وتمتعها على قدم المساواة بفرص الوصول إلى التسهيلات اللازمة لحماية حقها في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمانية والعقلية.

٦٧ - ورغم أن قدرا كبيرا من الاهتمام قد تركز على إرغام النساء الأفغانيات على ارتداء ''البرقع''[١٩]، باعتباره ما قد يكون أوضح مظاهر التمييز ضدهن، فإن النساء الأفغانيات أنفسهن يعتبرن الأشكال الأخرى من التمييز، مثل منعهن من العمل والتعليم، أكثر خطورة. ولذلك، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها للنهوض بوضع المرأة يجب أن تتأسس على فهم شامل للثقافة والأعراف المحلية، وللأولويات التي حددتها المرأة الأفغانية لنفسها. وعلاوة على ذلك، سيكون من العناصر الحاسمة لنجاح التدخلات من أجل المرأة ضمان أن تعمل الدوائر التي تقدم المساعدات بصورة متسقة وأن تكون في عملياتها قدوة للآخرين.

٦٨ - ومن أجل دعم النساء الأفغانيات في مشاركتهن الكاملة في إنعاش وتعمير بلدهن، قد تود لجنة وضع المرأة في النظر في التوصيات التالية المتعلقة بالإدارة والإغاثة والتعمير.

باء - التوصيات

المشاركة الكاملة في صنع القرار السياسي

٦٩ - يمكن دعوة السلطات الأفغانية المؤقتة والانتقالية إلى القيام بما يلي:

(أ) كفالة توفير الدعم الكامل لمشاركة النساء الأفغانيات في اللجنة الخاصة المكلفة بعقد اجتماع مجلس الأعيان (اللويا جيرغا) الطارئ، وفي الاجتماع نفسه؛

(ب) الدعم الكامل لوزارة شؤون المرأة؛

(ج) ضمان أن تقوم جميع الوزارات الأساسية بتشغيل النساء، وتنمية قدراتها على تعميم منظور جنساني في برامجها، وإنشاء آلية مشتركة بين الوزارات لذلك الغرض؛

(د) ضمان التمثيل الجيد للمرأة في اللجنة القضائية، ولجنة الخدمة المدنية، ولجنة حقوق الإنسان، وأخذ المنظور الجنساني في الاعتبار عند تحديد ولايات تلك اللجان؛

(هـ) كفالة تأسيس عمل لجنة حقوق الإنسان على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإدماج حقوق المرأة ضمن ولايتها؛

(و) كفالة تهيئة بيئة آمنة خالية من العنف لتيسير مشاركة المرأة وعودة اللاجئات؛

(ز) اتخاذ تدابير عاجلة لإلغاء كل المراسيم القانونية وغيرها من الأوامر التي تميز ضد المرأة، وإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ح) دراسة وتحليل الأثر الذي يتركه النظام القانوني الراهن على النساء والفتيات، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية والطلاق وحقوق الملكية والميراث؛

(ط) تطبيق تدابير خاصة مؤقتة موجهة إلى المرأة، تشمل تحديد أهداف وتخصيص حصص، بهدف التعجيل بتحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في عملية صنع القرار؛

(ي) اتخاذ خطوات نحو التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفقا لمنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة؛

(ك) كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في تقييم الأولويات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل في جميع القطاعات.

٧٠ - ويجب أن تسترشد أنشطة الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجب على الأمم المتحدة ووكالاتها أن تكفل ما يلي في برامجها لتقديم المساعدة إلى السلطات الأفغانية المؤقتة والانتقالية:

(أ) الدعم الكامل للسلطة المؤقتة في امتثالها للالتزامات المتضمنة في اتفاق بون فيما يتعلق بمشاركة المرأة؛

(ب) تشجيع الخطوات المتخذة لضمان مشاركة النساء الكاملة في جميع مستويات الحكم وصنع القرار، بما في ذلك في اللجنة القضائية، ولجنة الخدمة المدنية، ولجنة حقوق الإنسان؛

(ج) توفير الدعم المالي على سبيل الأولوية لوزيرة شؤون المرأة، من أجل إنشاء الوزارة، بما في ذلك تعيين الموظفين وتوفير مساحات المكاتب والمعدات، مع توفير ميزانية كافية للتكاليف المتكررة وتكاليف البرامج؛

(د) توفير الدعم لجميع الوزارات الأساسية لتنمية قدرتها على تعميم منظور جنساني في برامجها؛

(هـ) دعم بناء قدرات المرأة الأفغانية لتمكينها من المشاركة الكاملة في جميع القطاعات؛

(و) ضمان تمتع النظام القضائي بالقدرة على التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ز) دعم التدابير المتخذة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمرأة فيما مضى، وضمان إجراء تحقيقات كاملة، ومثول مرتكبي هذه الانتهاكات أمام العدالة.

الإغاثة والتعمير والتنمية

٧١ - يجب على منظومة الأمم المتحدة والحكومات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، القيام بما يلي:

(أ) كفالة تبني نهج يقوم على الحقوق وتعميم المنظور الجنساني في جميع البرامج والعمليات، استنادا إلى مبدأ عدم التمييز وكفالة المساواة بين المرأة والرجل؛ وضمان استفادة المرأة على قدم المساواة مع الرجل من هذه البرامج في جميع القطاعات[٢٠]؛

(ب) وضع سياسات وبرامج جنسانية شاملة ومتماسكة في أفغانستان، وتطبيق الممارسات الجيدة في وضع ميزانيات الشؤون الجنسانية، وتعزيز آليات مشتركة بين الوكالات للتنسيق والتعاون، بما في ذلك تنظيم منتدى مشترك بين الوكالات بشأن القضايا الجنسانية؛

(ج) إعادة تعيين مستشار أقدم للقضايا الجنسانية في مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أو في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وكفالة توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لهذه الوظيفة، بما في ذلك تشغيل نساء أفغانيات لضمان مراعاة القواعد والقيم التقليدية في الحسبان في برمجة الأنشطة؛

(د) ضمان مشاركة المرأة الأفغانية في جميع مراحل البرمجة، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والرصد؛

(هـ) تشغيل النساء الأفغانيات، بما في ذلك في المناصب الإدارية، ودعم حرية النساء في التنقل والأمن في عملهن مع دوائر تقديم المساعدات؛

(و) كفالة المساواة في فرص حصول المنظمات النسائية الأفغانية على التمويل؛

(ز) ضمان أن يتلقى جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين، قبل بدء خدمتهم، تدريبا متينا بشأن تاريخ أفغانستان وتراثها، وأن يكونوا على معرفة تامة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، وأن يسترشدوا بتلك المعايير؛

(ح) ضمان عمل الموظفين الدوليين الذكور مع الموظفين الوطنيين الذكور في القضايا الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ط) إيلاء الأولوية لبناء قدرات النساء الأفغانيات المهنيات؛

(ي) تشجيع إشراك النساء الأفغانيات، وكذلك المنظمات النسائية الأفغانية التي تتخذ مقارها خارج البلد، في جميع مراحل عملية بناء السلام والتعمير، مع التأكد من أن تكون لهذه المنظمات قواعدها الشعبية داخل البلد؛

(ك) وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز، وتيسير رصد وتقييم جميع البرامج والمشاريع فيما يتعلق بمساهمتها في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين؛

(ل) كفالة أن تتضمن جميع التقارير المقدمة إلى كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة، بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وإحصاءات عن مشاركة المرأة في جميع القطاعات، كموظفات ومشاركات ومستفيدات.

الحواشي

(١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات/مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وبرنامج الأغذية العالمي.

(٢) تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن: A/55/907-S/2001/384 المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ و A/55/1028-S/2001/789 المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١؛ وA/56/681-S/2001/1157 المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣) من الأهمية ملاحظة أنه في منتصف الثمانينات بالفعل، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفغانستان هو أعلى معدل في العالم، وفقا لمنشور اليونيسيف حالة أطفال العالم، ١٩٨٩.

(٤) E/CN.4/2001/43، يشير إلى بيانات مستمدة من منظمة الصحة العالمية.

(٥) منظمة ''أطباء من أجل حقوق الإنسان''، صحة المرأة وحقوق الإنسان في أفغانستان، تقييم سكاني، ٢٠٠١.

(٦) اليونيسيف، حالة أطفال العالم، ١٩٨٩.

(٧) Innocenti Digest, 7, Early Marriage: Child Spouses, 2001.

(٨) The Observer, "Forbidden love spells death in lawless Kabul", 2 December 2001 (صحيفة ''الأوبزرفر''، الحب المحرم يعني الموت في كابول التي ينعدم فيها القانون، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٩) وردت معلومات من إدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات/مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وبرنامج الأغذية العالمي.

(١٠) تنبيه عاجل للجهات المانحة Donor Alert Update، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ - آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١١) شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ''التحالف الشمالي يحظر مسيرة الحرية النسائية في كابول''، بقلم كريس فولي، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(١٣) صحيفة ''واشنطن بوست''، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٤) جماعة الضغط النسائية الأوروبية، ومنظمة ''المساواة الآن''، ومنظمة يوم النصر V-Day، ومركز المبادرات الاستراتيجية للمرأة والأغلبية النسوية.

(١٥) ''لا يمكن إقرار السلام الحقيقي في أفغانستان دون استعادة حقوق المرأة''، من رسالة الأمين العام إلى مؤتمر القمة ببروكسل، انظر http://www.un.org/News/Press/docs/2001/sgsm8066.dpc.htm.

(١٦) http://www.un.org/womenwatch/afghanistan/documents/Brussels_Proclamation.pdf.

(١٧) خطة عمل بروكسل: مشاركة المرأة الأفغانية في تعمير أفغانستان.

(١٨) اليونيسيف، ''الاتجاهات المقبلة في دور المرأة ووضعها في أفغانستان: رؤية أفغانية''، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(١٩) نقاب طويل يغطي كامل الجسم، مع نافذة مشغولة للوجه؛ ويسمى أيضا ''الشادور''.

(٢٠) انظر: تقرير البعثة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الجنسانية الموفدة إلى أفغانستان، ١٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مكتب المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة.